ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

حرصت وزارة المالية منذ مطلع العام المالى الماضى بإجراء حوارات مجتمعية مستمرة ودائمة مع كافة أطياف المجتمع من منظمات أهلية ومؤسسات القطاع الخاص والأحزاب السياسية وذلك عند إصدار أية تقارير تتضمن توجهات السياسة المالية للدولة إيماناً منها بإتاحة قنوات للتواصل المباشر مع المواطنين وإشراكهم في صياغة السياسات الإقتصادية للدولة وتحديد أولوياتهم من الإنفاق العام، ويأتى على رأس تلك الإصدارات؛ "موازنة المواطن لعام ٢٠١٥/٢٠١٤، و"البيان المالى التمهيدى لعام ٢٠١٦/٢٠١٥". كما قامت وزارة المالية مؤخراً فى ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥ بإطلاق الإصدار السنوى الثانى من موازنة المواطن بعنوان "مع بعض نكمل المشوار" لتُعرف المواطن البسيط بأهم ملامح موازنة العام المالى الحالى ٢٠١٦/٢٠١٥ وتلقى الضوء على السياسات المالية المخطط تنفيذها على المدى المتوسط والطويل بإعتبار الموازنة العامة للدولة حق أصيل للمواطن لتلبية إحتياجاته وتوفير مستقبل افضل لأولاده. وقد تم إتاحة كتيب موازنة المواطن على الموقع الإلكترونى للوزارة www.mof.gov.eg، بالإضافة إلى الموقع الإلكترونى التفاعلى www.budget.gov.eg.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالى:-

- **أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخرا عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤,٧% مقارنة بنحو ١,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.** وكانت تطورات النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ تشير إلى تسارع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى لتصل إلى نحو ٥,٦% مقارنة بنحو ١,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاء هذا التحسن على جانب العرض (على مستوى القطاعات) نتيجة لاستمرار النمو فى قطاع الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو فى قطاع السياحة بعد فترة تراجع امتدت منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وحتى الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويأتى ذلك التحسن على الرغم من استمرار الانخفاض فى قطاع استخراجات الغاز. أما على جانب الطلب (على مستوى الإنفاق)، فقد فاق أثر الإسهام الإيجابى للاستثمارات الانخفاض فى صافى الصادرات مما ساعد على الوصول للنمو المحقق المشار إليه سابقا.

- **تجدر الإشارة إلى أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة** فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لا تزال فى طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. **وحول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٥** فقد حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٦٨,٣ مليار جنيه (٢,٤% من الناتج المحلى)، مقابل ٥٦ مليار جنيه (٢,٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع كل من الإيرادات والمصروفات خلال فترة الدراسة، لترتفع جملة الإيرادات بنحو ٣٤,٥% (وهى أكبر نسبة نمو خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام) مسجلة نحو ٤٦,٣ مليار جنيه (او ما يعادل ١,٦% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ٣٤,٤ (١,٤% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٥/٢٠١٤. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢٢,٩% لتحقق ١١٠,٤ مليار جنيه (٣,٩% من الناتج المحلى) خلال

فترة الدراسة، مقابل ٨٩,٨ مليار جنيه (٣,٧% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء تزايد الإنفاق على البعد الإجتماعى).

فضلاً عن وجود تحسن ملحوظ فى أداء الحصيلة الضريبية والتى قد إرتفعت بنحو ٢٩,٣% خلال الفترة **يوليو-أغسطس ٢٠١٥/٢٠١٦** مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق؛ ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية والهيكلية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى والتى ساهمت فى تحسن النشاط الاقتصادى وكانت لمساهمة عناصر الضرائب الرئيسية المرتبطة إرتباطاً وثيقاً بالنشاط الإقتصادى دوراً كبيراً فى ذلك التحسن. كما كان للجهود الكبيرة التى تبذلها المصالح الإيرادية فى رفع كفاءة التحصيل وتشديد الرقابة على المنافذ والموانئ المصرية أثر ملحوظ للمساهمة فى نمو حصيلة الإيرادات.

- بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢١٨١ مليار جنيه في **مارس ٢٠١٥** (أي ما يقدر بـ٨٩,٧% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٨٠٦,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠,٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

- إنخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٨,١ مليار دولار فى نهاية شهر اغسطس ٢٠١٥، مقارنة بـ١٨,٥ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة **للتطورات النقدية**، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** بشكل طفيف ليحقق ١٦,٥% خلال شهر يوليو ٢٠١٥ مسجلا ١٧٩٩,٥ مليار جنيه، وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى لأشباه النقود خلال شهر الدراسة ليحقق ١٦,١%؛ مقارنة بـ١٤,٥% خلال الشهر السابق.

- على نحو آخر، فقد استمر معدل التضخم السنوى فى التباطؤ للشهر الثانى على التوالى مسجلاً ٧,٩% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر مارس ٢٠١٣) مقارنة بـ١١% وهو المتوسط المحقق خلال العام المالى السابق، ومقارنة بـ١١,٥% خلال شهر أغسطس ٢٠١٤؛ وتأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها **تلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤**، بالإضافة إلى إنخفاض معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة وعلى رأسها إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الاوزان مساهمة في معدل التضخم العام) ولكن بشكل طفيف لتحقق ٨,٢% خلال شهر الدراسة مقابل ٨,٣% خلال الشهر السابق، **"المطاعم والفنادق"** لتحقق ٩% مقابل ١٤,٦%، **"الرعاية الصحية"** لتسجل ٠,٤% مقابل ٢,٢%، و**"الثقافة والترفيه"** لتحقق ٧,٧% مقابل ١٠,٣%، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتسجل ٠,٧% مقابل ٤,٩%،

مما فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الأخرى وعلى رأسها **"التعليم"** لتحقق ٢٤,٧%، و**"الملابس والأحذية"** لتسجل ٨,٣% مقابل ٧,٧% خلال الشهر السابق، و**"الأثاث والتجهيزات"** لتحقق ٤,٤% مقابل ٣,٩%.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٥ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى. ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قام في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة** ١٣٥ مليار جنيه لأجل ٦ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- حقق **ميزان المدفوعات** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائضاً كلياً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار (١,١% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض أقل قدره ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، حيث حقق **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ١٧,٦ مليار دولار (٥,٣% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٥,٣ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام المقارنة، بينما سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٢,٢ مليار دولار (-٣,٧% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل عجزاً أقل قدره ٢,٧ مليار دولار (-٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ١,٧ مليار دولار (-٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق.

معدل نمو الناتج المحلى:

- أظهرت أحدث المؤشرات المبدئية التى صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل إلى نحو ٤,٧% مقارنة بنحو ١,٦% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وتجدر الإشارة إلى أنه طبقاً للبيانات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى والخاصة بالربع الثانى من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ فقد حقق معدل نمو الناتج المحلى نحو ٤,٣% ارتفاعاً من ١,٤% والمحقق خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث أسهم الاستهلاك النهائى بنحو ٤,٨ نقطة مئوية فى النمو خلال فترة الدراسة مقارنة بنحو ٠,٨ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. بينما تحولت الإستثمارات لتسجل إسهاماً إيجابياً فى معدل النمو المحقق بنحو ٠,٩ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى قدره ٠,٩ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد حد من معدل النمو المحقق الإسهام السلبى لصافى الصادرات بنحو ١,٤ نقطة مئوية مقارنة بإسهام إيجابى قدره ١,٥ نقطة مئوية خلال العام المالى السابق.

وبذلك يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل معدل نمو سنوى قدره ٥,٦% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ١,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. **على جانب الطلب، فقد إستمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤**، حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٤,٩% مقارنة بـ٢,٥% وهو معدل النمو المحقق خلال النصف الأول من العام المالى السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٧,٧% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ٤% خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٤/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى إسهام كل من الاستهلاك العام

والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ يقدر بحوالى ٥ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٢,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء **الإستثمارات**، حيث حققت خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ معدل نمو سنوى يعادل ٩,٢% مقابل معدل نمو بالسالب يقدربـ٦,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وساهمت بشكل إيجابي في النمو بنحو ١,٢ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٠,٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٢٩,٨% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٧٠,٢% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٦٤,٢% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٠,٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبى يقدر بنحو ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق **الصادرات** لنمو قدره ٧,٥% (معدل مساهمة بالموجب بنحو ١,١ نقطة مئوية مقارنة بإسهام سلبى بنحو ١,٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). كما ارتفعت **الواردات** بنسبة ٧,٤% خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالسالب بلغ ١,٨ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابى يقدر بنحو ١ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣.

أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ستة قطاعات، على رأسها قطاع **الصناعات التحويلية الغير بترولية** حيث حقق معدل نمو يقدر بنحو ١٨,٤% (حيث أسهم في معدل نمو الناتج بأعلى مساهمة تقدر بنحو ٢,٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة ٠,٣ نقطة مئوية خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣). ومن الجدير بالذكر أن مؤشر الإنتاج الصناعى (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) قد حقق معدل نمو سنوى بنسبة ١٥,٨% ليصل إلى ١٦٥,٤ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٤ مقارنة بـ١٤٢,٨ نقطة خلال شهر ديسمبر٢٠١٣.

كما سجل **قطاع السياحة** تحولاً ملحوظاً بتحقيق معدل نمو حقيقى يقدر بحوالى ٥٢,٧% (مسهماً بذلك في معدل نمو الناتج بنحو ١,٢ نقطة مئوية وهى ثانى أكبر مساهمة بعد الصناعات التحويلية غير البترولية، مقارنة بمساهمة سلبية بنحو ١ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). ويعكس التحول في أداء السياحة عودة الاستقرار وتعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، حيث ارتفع مؤشر السياحة (بحسب الرقم القياسى للإنتاج) ليصل إلى ٢٢٦,٢ نقطة خلال شهر ديسمبر ٢٠١٤، مقارنة بـ١٧٦,٩ نقطة خلال ديسمبر ٢٠١٣، محققاً بذلك زيادة تقدر بحوالى ٢٧,٩%.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)
(٢٠١٠/٢٠٠٩- يوليو - ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤)

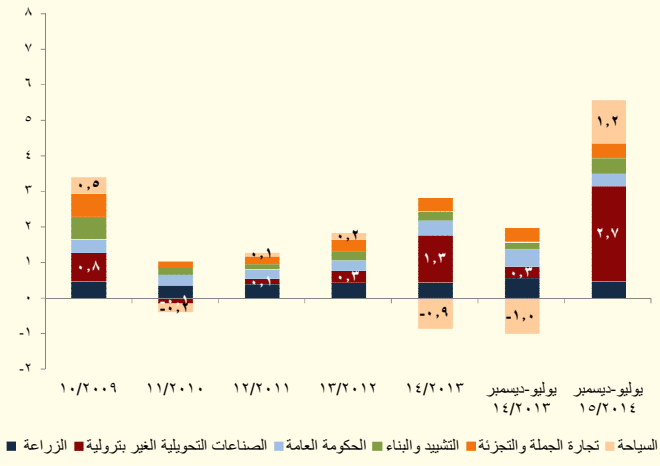

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)
(٢٠١٠/٢٠٠٩- يوليو - ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤)

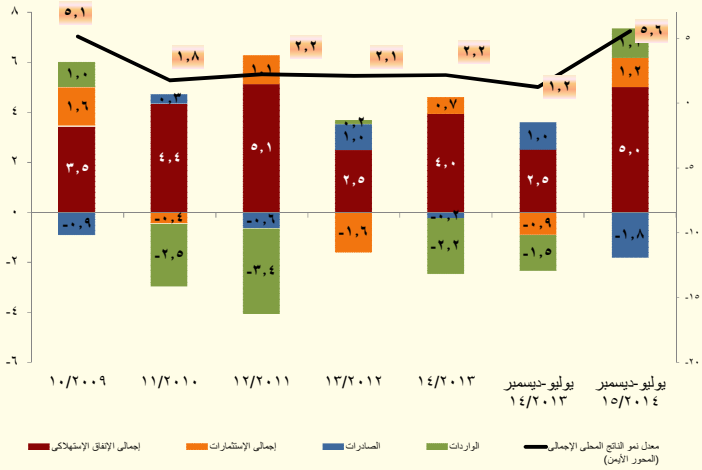

وتجدر الإشارة إلى أن قطاع **التشييد والبناء** قد حقق معدل نمو يقدر بنحو ٩,٥% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٢ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، وحقق **قطاع الحكومة العامة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣,٨% (مسهماً في معدل نمو الناتج بـ٠,٤ نقطة مئوية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بمساهمة ٠,٥ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حققت **تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو حقيقى بنحو ٣,٤% (استقر اسهامها فى معدل نمو الناتج عند ٠,٤ نقطة مئوية)، بينما حقق **قطاع الزراعة** معدل نمو يقدر بنحو ٢,٩% (حيث أسهم في نمو الناتج عند ٠,٥ نقطة مئوية، مقارنة بـ٠,٦ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٦١% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

بينما استمر **قطاع إستخراج الغاز الطبيعى** في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ١٢,٥%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبى بنحو ١ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة.

تطورات الأداء المالى:

Ø **تجدر الإشارة إلى أن البيانات التقديرية الأولية لأداء الموازنة العامة للدولة** فى العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ لا تزال فى طور الإعداد وسوف يتم نشرها عند الإنتهاء منها. و**حول تطورات الأداء المالى للفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٦/٢٠١٥** فقد حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٦٨,٣ مليار جنيه (٢,٤% من الناتج المحلى)، مقابل ٥٦ مليار جنيه (٢,٣% من الناتج المحلى) خلال الفترة المماثلة من العام السابق. ويأتى ذلك كمحصلة لإرتفاع كل من الإيرادات والمصروفات خلال فترة الدراسة، لترتفع جملة الإيرادات بنحو ٣٤,٥% (وهى أكبر نسبة نمو خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام) مسجلة نحو ٤٦,٣ مليار جنيه (او ما يعادل ١,٦% من الناتج المحلى)، مقابل نحو ٣٤,٤ (١,٤% من الناتج المحلى) خلال يوليو-أغسطس ٢٠١٥/٢٠١٤. بينما سجلت جملة المصروفات إرتفاعاً بنحو ٢٢,٩% لتحقق ١١٠,٤ مليار جنيه (٣,٩% من الناتج المحلى) خلال فترة الدراسة، مقابل ٨٩,٨ مليار جنيه (٣,٧% من الناتج المحلى) خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (فى ضوء تزايد الإنفاق على البعد الإجتماعى خلال فترة الدراسة).

العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٦/١٥	العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٥/١٤
٦٨,٣ مليار جنيه (٢,٤% من الناتج المحلى)	٥٦ مليار جنيه (٢,٣% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٤٦,٣ مليار جنيه (١,٦% من الناتج المحلى)	٣٤,٤ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
١١٠,٤ مليار جنيه (٣,٩% من الناتج المحلى)	٨٩,٨ مليار جنيه (٣,٧% من الناتج المحلى)

على جانب الإيرادات،

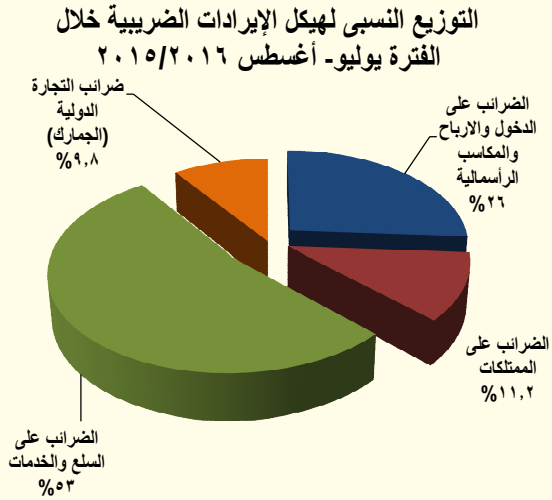

شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ١١,٩ مليار جنيه (بنسبة ٣٤,٥%) خلال الفترة يوليو- أغسطس لتسجل ٤٦,٣ مليار جنيه مقابل ٣٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٨,٢ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢٩,٣%) لتسجل ٣٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢٧,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ٣,٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٥٦,٦%) لتسجل نحو ١٠,٢ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٥/٢٠١٦ مقابل ٦,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق،

ويرجع تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعا بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى؛ حيث إرتفعت الحصيلة من الضرائب على الدخل بنحو ٢٠,١% لتحقق ٩,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٧,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات، وإرتفاع المحصل من كل من هيئة قناة السويس وباقى الشركات)، وزيادة حصيلة الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٣٤,٢% (أكبر نسبة نمو خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام) لتحقق ١٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ١٤,٣ مليار جنيه (خاص مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات المرتبطة بالأنشطة السياحية وإرتفاع الحصيلة من الضرائب المبيعات على المنتجات البترولية والسجائر)، بالإضافة إلى إرتفاع حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٣٧,٢% لتحقق ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٢,٩ مليار جنيه، وأخيراً إرتفاع حصيلة الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٢٢,٢% لتحقق ٣,٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة مقابل ٢,٨ مليار جنيه (فى ضوء تحسن أداء النشاط الاقتصادى والجهود التى تتم فى رفع كفاءة التحصيل).

وفيما يلى شرح لأهم التطورات:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ١,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٠%) لتحقق ٩,٤ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية نحو ٢٦% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء:

- إرتفاع المتحصلات من الضرائب على شركات الأموال بخلاف الجهات السيادية (البترول، قناة السويس، البنك المركزى) (بنحو ٠,٨ مليار جنيه) بنسبة ٢١,٣% لتحقق ٤,٧ مليار جنيه، ومنها؛
  - ü إرتفاع الضرائب على المرتبات المحلية (بنحو ٠,٥ مليار جنيه) بنسبة ١٨% لتحقق ٣,٤ مليار جنيه وذلك فى ضوء الزيادة الملحوظة فى إجمالى فاتورة الاجور والمرتبات والذى إنعكس بدوره على زيادة الضرائب المستحقة عليها.
  - ü إرتفاع الضرائب من النشاط التجارى والصناعى (بنحو ٠,٤ مليار جنيه) بنسبة ٨٧,٧% لتحقق ٠,٨ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من هيئة قناة السويس (بنحو ٠,٦ مليار جنيه) بنسبة ملحوظة بلغت ٣٧,٥% لتحقق ٢,٢ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من باقى الشركات (بنحو ٠,٥ مليار جنيه) بنسبة ٢٢,٦% لتحقق ٢,٥ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٤,٩ مليار جنيه (بنسبة ٣٤,٢%) لتحقق ١٩,٢ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى).

- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٥٣% من إجمالى الإيرادات الضريبية.

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ١٩,٧% لتحقق ٨,٣ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٧٠,٨% لتحقق ٦,٨ مليار جنيه (فى ضوء زيادة ضرائب المبيعات على المنتجات البترولية بـ٢٣٤% لتحقق ١,٦ مليار جنيه، وزيادة الضرائب على السجائر بنحو ٤٨% لتسجل ٤,٩ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ١٩,٢% لتحقق نحو ٢ مليار جنيه فى ضوء تحسن أداء قطاع السياحة خاصة الخدمات المقدمة فى الفنادق والمطاعم السياحية وتحسن خدمات الاتصالات الدولية والمحلية.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٣٠,٣% لتحقق نحو ١ مليار جنيه فى ضوء إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على الإعلانات، والمحررات المصرفية، والدمغة المتنوعة.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) بنحو ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ٢٢,٢%) لتحقق ٣,٥ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية نحو ٩,٨% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

ويرجع ذلك فى الأساس فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٢٣,٥% لتحقق ٣,٤ مليار جنيه. مما يعكس الجهود الكبيرة التى تبذلها مصلحة الجمارك المصرية فى تشديد الرقابة على المنافذ والموانى المصرية.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ١ مليار جنيه (بنسبة ٣٧,٢%) لتحقق ٤ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى).

- **تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ١١,٢% من إجمالى الإيرادات الضريبية.**

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزانة بنسبة ٤١% لتحقق ٣,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وارتفاع ضرائب ورسوم على السيارات بنسبة ١٣,٧% لتحقق ٠,٤ مليار جنيه.

§ على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الإرتفاع في الإيرادات غير الضريبية إلى ما يلى:

- **إرتفاع المنح** نتيجة باقى المنح الواردة من بعض الدول العربية لتحقق ٢,٦ مليار جنيه مقارنة بـ٠,٠٠٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٤/٢٠١٥.

- **الإرتفاع المحلوظ فى حصيلة بيع السلع والخدمات** بـ٥٠% لتحقق ٢,٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ١,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق (في ضوء إرتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ٣٩,٥% لتحقق ١,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١,٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وعلى نحو آخر، فقد إرتفعت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بنحو ٨٠,٧% لتسجل ١,٦ مليار جنيه مقابل ٠,٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

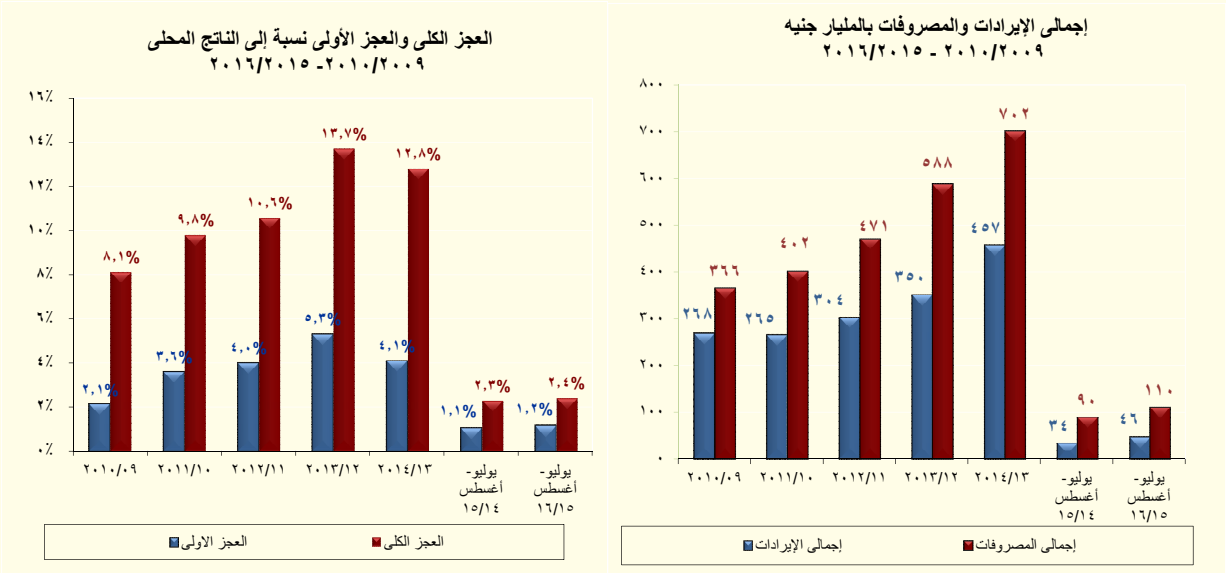

المصدر: وزارة المالية

أما على جانب المصروفات،

تقوم الحكومة بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام فى صالح الفئات الأقل دخلاً ولتحقيق أفضل عائد إجتماعى من خلال الإستثمار فى رأس المال البشرى والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الإجتماعية .

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلى للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ١١٠,٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٣,٩% من الناتج المحلى) **وذلك في ضوء التطورات التالية:**

§ زيادة **مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة** بنحو ٠,٩ مليار جنيه بنسبة ٢,٦% لتبلغ نحو ٣٣,٦ مليار جنيه (١,٢% من الناتج المحلى).

§ زيادة **الإنفاق على شراء السلع والخدمات** بـ٠,٦ مليار جنيه (بنسبة ٣٣,٤%) ليحقق ٢,٤ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى).

§ زيادة **المصروفات على الفوائد** بـ٥,٤ مليار جنيه (بنسبة ١٧,٨%) لتصل إلى ٣٥,٧ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى).

§ إرتفاع **الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية** بنحو ١٠,٩ مليار جنيه (بنسبة ٦٩,٦%) لتحقق ٢٦,٧ مليار جنيه (٠,٩% من الناتج المحلى) مقارنة بـ١٥,٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق وذلك نتيجة ما يلى:-

- إرتفاع الانفاق على الدعم بنحو ١٠,٥ مليار جنيه ليحقق ١٥,٨ مليار جنيه مقارنة بـ٥,٣ مليار جنيه وذلك في ضوء ما يلى:

ü إرتفاع دعم السلع التموينية بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ٩١,٧%) ليحقق ٨,٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

ü ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٥,٢ مليار جنيه لتحقق ٥,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

- كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ٠,١ مليار جنيه (بنسبة ١,٦%) ليحقق ٩,٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلى:

ü زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٠,١ مليار جنيه (بنسبة ٩,٢%) ليصل إلى نحو ١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

§ زيادة الإنفاق على **شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)** بـ١,٢ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى) (بنسبة نمو ٦١,٤%) ليسجل ٣,٣ مليار جنيه.

تطورات الدين العام:

Ø بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٩٩٨,٢ مليار جنيه (٨٢,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٥، مقابل ١٦٠٤,٢ مليار جنيه (٨٠,٣% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية مارس ٢٠١٤.

ومن الجدير بالذكر أن إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ٢١٨١ مليار جنيه فى نهاية مارس ٢٠١٥ (نحو ٨٩,٧% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٨٠٦,٣ مليار جنيه في نهاية مارس ٢٠١٤ (نحو ٩٠,٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى (حكومى وغير حكومى)** حوالى ٣٩,٩ مليار دولار بنهاية شهر مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٤٥,٣ مليار دولار في شهر مارس ٢٠١٤، وقد بلغ رصيد الدين الخارجى كنسبة من الناتج المحلى لدى مصر نحو ١٢,٥% في نهاية مارس ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

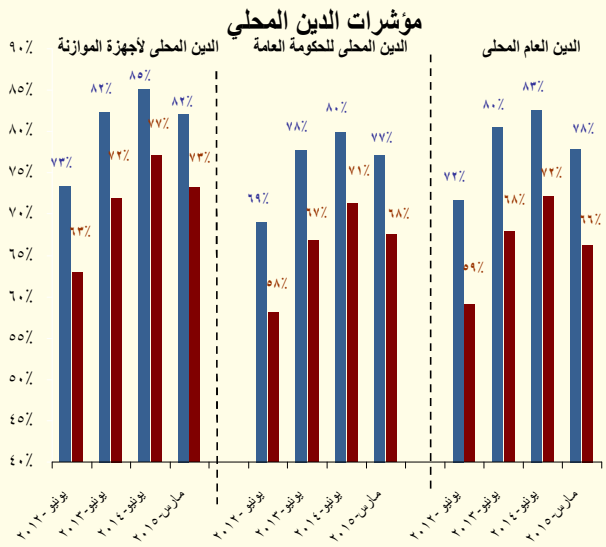

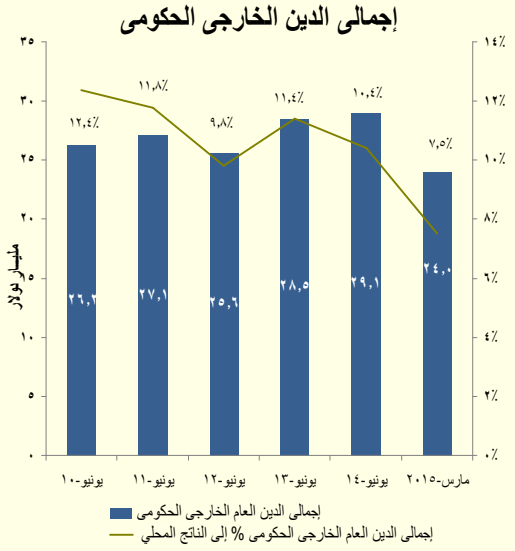

المصدر: وزارة المالية

كما سجل **إجمالي الدين الخارجي للحكومة** معدل نمو بالسالب يقدر بنحو ١٧,٢% ليصل الى ٢٤ مليار دولار (٦٠.٣% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية مارس ٢٠١٥، مقارنة بـ٢٩ مليار دولار (٦٣,١% من اجمالي الدين الخارجي) فى نهاية يونيو ٢٠١٤.

التطورات النقدية:

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استمر معدل النمو السنوى **للسيولة المحلية** فى الارتفاع ليحقق ١٦,٥% فى نهاية شهر يوليو ٢٠١٥ مسجلا ١٧٩٩,٥ مليار جنيه مقابل ١٦,٤% في الشهر السابق. **فعلى جانب الالتزامات،** يمكن تفسير هذا الارتفاع المحقق فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** ليسجل نحو ١٦,١% (محققا ١٢٩٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٤,٥% خلال الشهر السابق، وذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للودائع الجارية والغير جارية بالعملة الأجنبية ليسجلا ١١,١% (محققاً ٧٢,١ مليار جنيه) و١٥,٢% (محققا ٢٠١,١ مليار جنيه) على التوالى خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ١٠,٣% و ١١,٨% خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى للودائع غير الجارية بالعملة المحلية ١٦,٦% (محققاً ١٠٢٣,٨ مليار جنيه) خلال شهر يوليو ٢٠١٥، مقارنة بـ١٥,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٥.

وجدير بالذكر أن الارتفاع المحقق فى معدل النمو السنوى **لأشباه النقود** فاق التباطؤ الذى شهده معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليسجل نحو ١٧,٥% (محققا ٥٠٢,٥ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٢١,٦% خلال الشهر السابق، حيث انخفض معدل النمو السنوى للودائع جارية بالعملة المحلية ليسجل ٣٧,٤% (محققاً ١٩٥,٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٤٧,٧% خلال الشهر السابق، بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل النمو السنوى للنقد المتداول ليسجل ٧,٥% خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٨,١% خلال الشهر السابق.

أما على جانب الأصول، فقد استقر معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى بشكل نسبى ليسجل نحو ٢٢,٨% (محققاً ١٧٥٢،٨مليار جنيه) في نهاية شهر يوليو ٢٠١٥، مقابل ٢٢,٧% خلال شهر يونيو ٢٠١٥. ارتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٢٤,٤% (محققا ١٣٢٧,١ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة مقارنة بـ٢٣,٦% خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من القطاع الخاص** مسجلا معدل نمو قدره ١٧,٣% (٨,٩% معدل نمو سنوى حقيقى) ليحقق ٦٢٦,٨ مليار جنيه خلال شهر يوليو ٢٠١٥، مقارنة بـ١٦,٧% خلال الشهرالسابق. ويأتي ذلك فى ضوء ارتفاع معدل النمو السنوى للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل نحو ١٦,٦% مقابل ١٥,٢% فى يونيو ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لصافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** مسجلاً نمو قدره ٤١,٨% (ليحقق ٦٤,٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ٣٩,٢% خلال شهر يونيو ٢٠١٥.

وعلى نحو آخر، فقد استمر معدل النمو السنوى **لصافى الأصول الأجنبية** في التراجع خلال شهر يوليو ٢٠١٥ بنحو ٦٠,٤% (لتسجل ٤٦,٧ مليار جنيه)، مقابل انخفاض أقل قدره ٥٦,٩% خلال الشهر السابق.

جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يوليو ٢٠١٥ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) محققا ٢١,٤% فى نهاية يونيو ٢٠١٥ ليسجل ١٧٤٠,٢ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢١,١% خلال مايو ٢٠١٥. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٥,٥% في نهاية شهر الدراسة. أما على الجانب الآخر، فقد تراجع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ٢٢,١% فى نهاية يونيو ٢٠١٥ مسجلا ٧١٨ مليار جنيه، مقارنة بمعدل نمو قدره ٢٢,٥% خلال مايو ٢٠١٥. وبناء على ذلك، فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية يونيو ٢٠١٥ لتصل إلى ٤١,٣%، مقارنة بـ٤١,٨% خلال شهر مايو ٢٠١٥.

- إنخفض **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى ليصل إلى ١٨,١ مليار دولار فى نهاية شهر اغسطس ٢٠١٥، مقارنة بـ١٨,٥ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

- أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد استمر **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** فى التباطؤ للشهر الثانى على التوالى مسجلاً ٧,٩% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ (وهو أقل معدل تم تسجيله منذ شهر مارس ٢٠١٣) مقارنة بـ١١% وهو المتوسط المحقق خلال العام المالى السابق، ومقارنة بـ١١,٥% خلال شهر أغسطس ٢٠١٤.

وتأتى تلك التطورات في ضوء عدة عوامل ومنها **تلاشى أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التى قامت بها الحكومة فى يوليو ٢٠١٤**، بالإضافة إلى إنخفاض معدلات التضخم السنوية لبعض المجموعات الرئيسية خلال شهر الدراسة وعلى رأسها إنخفاض معدل التضخم السنوى لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الاوزان مساهمة في معدل التضخم العام) ولكن بشكل طفيف لتحقق ٨,٢% خلال شهر الدراسة مقابل ٨,٣% خلال الشهر السابق (فى ضوء إنخفاض معدلات التضخم السنوية لعدد من البنود الفرعية خاصة اللحوم والدواجن، والخبز والحبوب، والألبان والجبن والبيض)، **"المطاعم والفنادق"** لتحقق ٩% مقابل ١٤,٦% (في ضوء إنخفاض أسعار الوجبات الجاهزة)، **"الرعاية الصحية"** لتسجل ٠,٤% مقابل ٢,٢% (نتيجة لإنخفاض أسعار خدمات العيادات الخارجية والمستشفيات)، و**"الثقافة والترفيه"** لتحقق ٧,٧% مقابل ١٠,٣% (في ضوء إنخفاض أسعار الرحلات السياحية المنظمة ومعدات الصوت والتصوير)، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتسجل ٠,٧% مقابل ٤,٩% (في ضوء إنخفاض أسعار العناية والأمتعة الشخصية)،

مما فاق أثر إرتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من المجموعات الأخرى وعلى رأسها **"التعليم"** لتحقق ٢٤,٧% (والذى قد بدأ فى تحقيق إرتفاعات متتالية منذ النصف الثانى من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ ليستمر فى تحقيق نفس مستوى الإرتفاع مع بداية العام المالى الجارى)، و**"الملابس والأحذية"** لتسجل ٨,٣% مقابل ٧,٧% خلال الشهر السابق (نتيجة لإرتفاع أسعار تنظيف وإصلاح الملابس)، و**"الأثاث والتجهيزات"** لتحقق ٤,٤% مقابل ٣,٩% (نتيجة لإرتفاع أسعار السلع والخدمات الإعتيادية لصيانة المنازل).

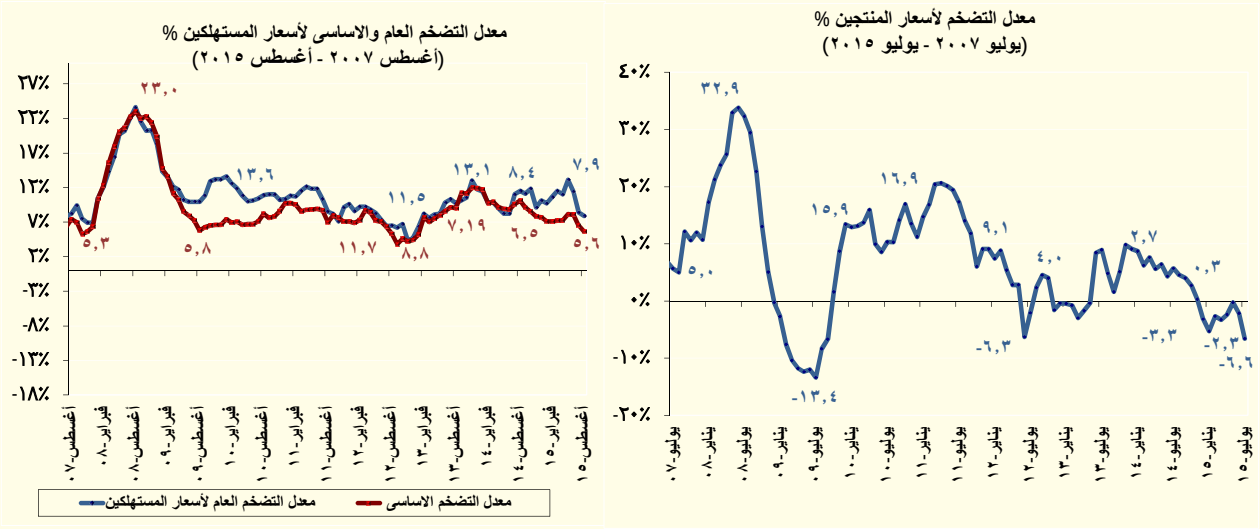

Ø على نحو آخر، فقد إنخفض معدل **التضخم على أساس شهرى** مسجلاً نحو ٠,٦% خلال شهر الدراسة، مقابل نحو ٠,٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ١,١% المحقق خلال شهر أغسطس ٢٠١٤.

كما قد إنخفض **معدل التضخم السنوى الأساسى لأسعار المستهلكين Core Inflation**[1] ليسجل ٥,٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٥ مقابل ٦,٥% خلال الشهر السابق، وقد حقق معدل التضخم الأساسى الشهرى معدل نمو سالب قدره -٠,٢% خلال شهر الدراسة مقابل ارتفاع قدره ٠,٣% خلال الشهر السابق .ويرجع ذلك فى الأساس إلى إنخفاض أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة -٠,٥٣ نقطة مئوية فى معدل التضخم الأساسى الشهرى، مما عوض إرتفاع أسعار الخدمات المدفوعة والخدمات الأخرى والتى ساهمت بنسبة ٠,٣٠ نقطة مئوية.

Ø وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١٧ سبتمبر ٢٠١٥ **الإبقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٧٥% و٩,٧٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩,٢٥% و٩,٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزى قام فى ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥ بربط ودائع بقيمة ١٣٥ مليار جنيه لأجل ٦ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ٩,٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات **ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations)** لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

Ø ما يخص مؤشرات البورصة المصرية ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٢,٤٦% ليسجل ٤٤٨,٧ مليار جنيه خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، مقارنة برصيد قدره ٤٣٧,٩ مليار جنيه خلال الشهر السابق. في حين ارتفع أيضا مؤشر EGX-٣٠ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥ بنحو ٨٠,٤٥ نقطة ليحقق ٧،٣٣٢,٨٨ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى نهاية أغسطس ٢٠١٥ والذى بلغ ٧،٢٥٢,٤٣ نقطة. بينما

١/ يعكس معدل التضخم الأساسى التغير فى الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهه).

انخفض مؤشر EGX-٧٠ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥ بـ١,٠% ليحقق ٣٨٨,٤٢ نقطة مقارنة بـ ٣٩٢,٣٨ نقطة فى نهاية أغسطس ٢٠١٥.

قطاع المعاملات الخارجية:

Ø حقق **ميزان المدفوعات** خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فائضاً كلياً بلغ نحو ٣,٧ مليار دولار(١,١% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل فائض أقل قدره ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق.

وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتى تلك التطورات التى شهدها ميزان المدفوعات فى ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل **الميزان الجاري** عجزاً قدره ١٢,٢ مليار دولار (-٣,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بعجز أقل قدره ٢,٧ مليار دولار (-٠,٩% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك بشكل أساسى فى ضوء ارتفاع العجز فى الميزان التجارى وانخفاض صافى التحويلات، مما فاق التحسن الملحوظ فى الميزان الخدمى، وذلك على النحو التالى:

— ارتفع عجز **الميزان التجارى** بنحو ١٣,٩% ليسجل حوالى ٣٨,٨ مليار دولار (-١١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل عجزاً أقل قدره ٣٤,١ مليار دولار (-١١,٩% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، وذلك نتيجة لتراجع حصيلة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٥,٥% لتحقق ٢٢,١ مليار دولار، مقابل ٢٦,١ مليار دولار خلال عام المقارنة، ولزيادة المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١,١% لتحقق ٦٠,٨ مليار دولار، مقابل ٦٠,٢ مليار دولار خلال عام المقارنة. وجدير بالذكر أن تراجع حصيلة الصادرات السلعية يرجع بشكل أساسى لانخفاض حصيلة الصادرات البترولية بنحو ٣٠% تأثرا بانخفاض الأسعار العالمية للبترول بمتوسط معدل نمو ٤٠,٦% خلال الفترة أكتوبر-يونيو ٢٠١٥/٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة خلال العام المالى السابق، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال عام الدراسة (حيث يمثل نحو ٧٠,٨% من إجمالى حصيلة الصادرات البترولية و٢٧,٩% من إجمالى حصيلة الصادرات السلعية خلال عام الدراسة).

— وعلى صعيد آخر، فقد شهد **الميزان الخدمى** تطورات إيجابية حيث حقق فائضاً قدره ٤,٧ مليار دولار (١,٤% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بفائض قيمته نحو مليار دولار (٠,٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، ويرجع ذلك لارتفاع الإيرادات السياحية لتسجل ٧,٤ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقارنة بـ٥,١ مليار دولار خلال عام المقارنة وذلك لارتفاع عدد الليالى السياحية بنحو ٣٦,١% لتصل إلى ٩٩,٢ مليون ليلة مقابل ٧٢,٩ مليون ليلة خلال العام المالى السابق. كما ارتفعت المتحصلات الحكومية لتصل إلى ١,٤ مليار دولار مقارنة بـ٠,٧ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

- حقق **صافى التحويلات الرسمية** نحو ٢,٧ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى الإجمالى)، (منها ١,٤ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية و١ مليار دولار منحة نقدية من الكويت)، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بنحو ١١,٩ مليار دولار (٤,٢% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام المقارنة (منها ٣ مليار دولار منح نقدية من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية و٧,٨ مليار دولار منح عينية في صورة شحنات بترولية).

§ شهد **الميزان الرأسمالي والمالي** صافي تدفقات للداخل بنحو ١٧,٦ مليار دولار (٥,٣% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٥,٣ مليار دولار (١,٨% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، ويأتى ذلك في ضوء:

- ارتفاع صافى التدفق للداخل فى بند **الاستثمار الأجنبى المباشر إلى مصر** خلال ٢٠١٥/٢٠١٤ ليسجل ٦,٤ مليار دولار (١,٩% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ ٤,١ مليار دولار (١,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام المقارنة. وذلك فى ضوء ارتفاع صافى التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٣,٨ مليار دولار مقابل ٢,٢ مليار دولار خلال ٢٠١٤/٢٠١٣. كما شهد صافى التدفق للداخل للاستثمارات فى قطاع البترول ارتفاعاً ليسجل نحو ١,٧ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤، مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ١,٦ مليار دولار خلال العام المالى السابق. كما ارتفعت الاستثمارات الواردة لشراء عقارات لتصل إلى ٠,٨ مليار دولار خلال عام الدراسة مقارنة بـ٠,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

- سجلت **استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر** صافى تدفقات للخارج بنحو ٠,٦ مليار دولار (-٠,٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بصافى تدفقات للداخل بحوالى ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ٢,٥ مليار دولار استحقت خلال عام الدراسة على الرغم من إصدار سند دولارى بنحو ١,٤مليار دولار.

- ارتفاع صافى **التزامات البنك المركزي المصري تجاه العالم الخارجى** ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٥,٥ مليار دولار (١,٧% من الناتج المحلى الإجمالى)، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ١,٩ مليار دولار (٠,٧% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق، وذلك في ضوء زيادة ودائع بعض الدول العربية لدى البنك المركزى.

§ بينما سجل بند **السهو والخطأ** صافى تدفقات للخارج بنحو ١,٧ مليار دولار (-٠,٥% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال عام الدراسة، مقابل صافى تدفقات أقل للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (-٠,٤% من الناتج المحلى الإجمالى) خلال العام المالى السابق.

Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر يوليو ٢٠١٥ ليصل إلى ٩١١,٦ ألف سائح، مقابل ٨٢٠ ألف سائح خلال الشهر السابق. كما ارتفعت عدد الليالي السياحية خلال شهر يوليو ٢٠١٥ لتصل إلى ٧,٨ مليون ليلة مقارنة بـ٧,٧ مليون ليلة خلال الشهر السابق.